

تاريخ الإرسال (2020-08-06)، تاريخ قبول النشر (2020-11-07)

يحيى مفلح الصبيحات

اسم الباحث الأول:

نضال عمر زلوم

اسم الباحث الثاني:

المحاسبة - السلط - البلقاء - الاردن

اسم الجامعة والبلد :

المحاسبة - الاعمال - البلقاء - الاردن

\* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

[Yahia1st@yahoo.com](mailto:Yahia1st@yahoo.com)

## أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية: الدور المعدل لجودة التدقيق (دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في الأردن)

<https://doi.org/10.33976/IUGJEB.29.2/2021/10>

### الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية، ومعرفة اختلاف أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق للمنشآت الصناعية المدرجة في بورصة عمان، لتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام أسلوب بيانات السلاسل الزمنية (panel data approach)، والتي هي بيانات مقطعية لـ (33) منشأة صناعية لسلسلة الزمنية الخاصة بفترة الدراسة (2011-2017). توصلت النتائج إلى أن هنالك أثر طردي للدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية، كما أنه لا يوجد اختلاف لأثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق، انتهت الدراسة بجملة من التوصيات أهمها، الدعوة إلى زيادة اهتمام المنشآت بالأنشطة الخاصة بالدخل الشامل الآخر لما لها من أثر في تكلفة حقوق الملكية وخاصة من ناحية القرارات الاستثمارية.

كلمات مفتاحية: الدخل الشامل الآخر، تكلفة حقوق الملكية، جودة التدقيق.

### Impact of Other Comprehensive Income on the Cost of Equity: The Moderating Role of Auditing Quality (Applied Study on the Industrial Sector in Jordan)

#### Abstract:

The study aimed at investigating the effect of other comprehensive income on cost of equity. And to identify the effect of difference of other comprehensive income on cost of equity in relation to the difference of auditing quality of industrial facilities registered in Amman stock exchange. To achieve the study goals, the panel data approach was used, which consisted of data of (33) industrial facilities for a specific period of time of the study (2011-2017). The study concluded that there is appositive of other comprehensive income on cost of equity. Furthermore, the study revealed that is no difference to the effect of other comprehensive income on cost of equity if auditing quality is different. The study recommends that facilities should give more attention to the other comprehensive income activities which have a strong impact on cost of equity especially which related to investment decision.

**Keywords:** Other Comprehensive Income, Cost of Equity, Auditing Quality.

## 1- المقدمة:

نظراً للانفتاح الاقتصادي بين الدول والذي نتج عنه زيادة في حجم الأعمال، وزيادة في الحاجة لتزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات دقيقة عن الأداء الاقتصادي للمنشأة تساعدهم في عمليات اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية، وحتى تكون المحاسبة مواكبة لهذه التطورات، ولإحتياجات مستخدمي البيانات المالية ظهر مفهوم الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر للمنشأة ( Negara & Almilial, 2015).

يعتبر الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر من الإحتياجات الضرورية للنهوض باقتصاد السوق والذي أُلزمت به معايير المحاسبة الدولية المنشآت، حيث إن مفهوم الدخل الشامل الآخر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القيمة العادلة والتي تعتبر من المواضيع المهمة في المحاسبة المعاصرة لما لها من دور رئيسي في الوصول إلى معلومات مالية أكثر ملائمة (Hao & Zhang, 2015).

تعكس قائمة الدخل الشامل الآخر بعدالة التغيرات الحادثة في الأسواق ضمن القوائم المالية للمنشأة حيث يتم عرض هذه التغيرات ضمن القائمة والتي تمثل (فائض إعادة تقييم الممتلكات والآلات والمصانع، الأرباح (الخسائر) الاكتوارية-منافع الموظفين، أرباح (خسائر) ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية، أرباح (خسائر) تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة، أرباح (خسائر) الجزء الفعال من ادوات التحوط للتدفقات النقدية) وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) (IFRS, 2019)<sup>1</sup>.

تتأثر تكلفة حقوق الملكية بالعديد من المحددات وأهم هذه المحددات والتي تخص دراستنا هذه الزيادة في صافي الدخل (حسين، 2018)، حيث إن بنود الدخل الشامل الآخر ترتبط بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، والتي تعمل على رفع معامل الخصم لدى المستثمرين الذي بدوره ينعكس على تكلفة حقوق الملكية (Dignah et al., 2017)، كما أن بنود الدخل الشامل الآخر توفر معلومات شفافة للمستثمرين تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية (Ly, 2010)، ونظراً لأهمية جودة التدقيق في الرفع من قيمة المنشأة كان لا بد من معرفة ما إذا كان هنالك أثر للدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق وذلك لتتبع بنود الدخل الشامل الآخر، حيث تشكل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الجزء الأكبر منها في دراستنا هذه ، والتي تمتاز بموضوعيتها وعدم تأثرها بجودة التدقيق (Primavera & Hidayat, 2015).

انطلاقاً مما سبق ولأهمية موضوع الدخل الشامل الآخر المرتكز على مفهوم القيمة العادلة في إتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية والتي يجب أن تتصف بالدقة والموثوقية تم إجراء مجموعة من الدراسات حول أثر الدخل الشامل الآخر في كل من تكلفة حقوق الملكية وعلى اختلاف أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق من ناحية أخرى ( Dignah et al., 2014; Negara & Almilial, 2015; Im et al., 2017).

## 2- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

ألزم المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) (عرض القوائم المالية) المنشآت بالإفصاح عن الدخل الشامل الآخر، ونتيجة لذلك ظهرت مجموعة من الدراسات اهتمت بموضوع الدخل الشامل الآخر وعلاقته في تكلفة حقوق الملكية، واختلاف أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق، إلا أنه ما زال هناك عدم اتفاق حول ذلك الأثر.

حيث توصلت دراسات (Im et al., 2014; Dignah et al., 2017)، إلى أن هنالك أثر ايجابي للدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية، فيما توصلت دراسات (Ly, 2010; Negara & Almilial, 2015)، إلى أن هنالك أثر سلبي للدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية، وأظهرت دراسة (Djunid&Pranita, 2017) إلى أن هنالك اختلاف لأثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق، لكن دراسة (Primavera & Hidayat, 2015) أظهرت عدم وجود اختلاف لأثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق. ونظراً لهذا التناقض في نتائج الدراسات السابقة، فقد شكل هذا التناقض دافعاً لدراسة أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية، وعلى اختلاف أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة

حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق في المنشآت الصناعية في الأردن، كما ان المكتبات العربية تقتصر لهذا النوع من الدراسات، وبناءً على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

1- هل يؤثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية؟

2- هل يختلف أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق؟

### 3- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف الآتية:

1- معرفة أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية للمنشآت الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

2- معرفة ما إذا كان يوجد اختلاف لأثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق للمنشآت الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

### 4- أهمية الدراسة:

أن دراسة أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية، واختلاف أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق، يمثل أهمية كبيرة للمنشآت الصناعية الأردنية موضع الدراسة لما لهذا القطاع من تأثير على الاقتصاد الوطني حيث يساهم بشكل مباشر بحوالي (25%) من الناتج المحلي الاجمالي، ولما لهذا القطاع من ارتباطات بالعديد من القطاعات الاخرى نجد أنه يلعب دور أكبر لتصل نسبة مساهمته الى حوالي (40%) من الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر وغير مباشر (غرفة صناعة عمان، 2019)، وفي سبيل ذلك تسعى إدارة الشركات للحصول على التمويل اللازم من أجل التوسع والحصول على حصة سوقية أكبر وذلك من خلال زيادة رأس المال أو الحصول على قروض، كما انها تخدم المستثمرين والمقرضين في القطاع الصناعي الاردني في تحديد الكلف لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل موثوق دون أي تضليل، لذا تكمن أهمية هذه الدراسة لما توفره من نتائج للاطراف ذات العلاقة، كما تأتي أهمية الدراسة من كونها من أوائل الدراسات التي القت الضوء على أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية في القطاع الصناعي في الأردن وذلك في محاولة لترسيخ هذا الأثر وتطبيقاته والذي يسهم بدوره في زيادة فرصة بقاء الشركة واستمراريتها.

### 5- فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضيات الدراسة من خلال الفرضيات العدمية التالية:

**H0<sub>1</sub>: الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر للدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية للمنشآت الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

**H0<sub>2</sub>: الفرضية الثانية:** لا يوجد اختلاف لأثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق.

### 6- الإطار النظري والدراسات السابقة:

#### الدخل الشامل الآخر

تقدم قائمة الدخل نتائج العمليات التشغيلية العادية والمنظمة للفترة الحالية في حين انها تستبعد بعض العمليات غير التشغيلية وغير المتكررة من صافي الدخل وبالتالي فإن عملية استبعاد هذه العمليات من قائمة الدخل قد تؤثر على تقييم أداء الشركة (Pascan, 2010)، فمثلاً من بين العناصر التي تستبعد من صافي الدخل، الأرباح والخسائر غير المتحققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (متاحة للبيع)، فهذه الأرباح تظهر فقط في قائمة الدخل عند بيعها ليتم تسجيل الربح أو الخسارة كجزء من صافي الدخل (Yousefinejad et al., 2017)، مما يعني أنه عندما يكون الربح غير متحقق نتيجة لتغير في القيمة العادلة لهذه الموجودات فانه لن يتم تسجيله في قائمة الدخل برغم من أن الفترة الحالية تدل على إيرادات ستتحقق في المستقبل (Saedi, 2007)، لذا ولأهمية قائمة الدخل كمصدر رئيسي لإتخاذ القرار فانه يجب أن تقيس كل المتغيرات التي تحدث تغييراً في قيمة الشركة حيث ينبغي إدراج جميع العناصر التي تسبب التغيرات في حقوق الملكية باستثناء المعاملات مع

المالكين (Prauliniš&Bratka, 2012)، وذلك لأنها مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالنشاط الحالي للمنشأة والتي تكون ناتجة عن جميع الأنشطة والظروف المحيطة بها، ونتيجة لذلك ولأهمية هذه المتغيرات كان لابد من ادخال مفهوم الدخل الشامل كإجراء أساسي لمنع استبعاد البنود غير المفصح عنها في قائمة الدخل والتي تعزز من القدرة على التقييم وقياس الأداء (Gazzola and Amelio, 2014)، وهو ما ذهبت إليه العديد من الدراسات (Black, 2016; Humayun &Laswad, )، والتي أجريت على قائمة الدخل الشامل الآخر والتي أكدت أن البيانات المالية التي أعدت في إطار النهج الشامل توفر للمستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية رؤى واضحة لمستقبل المنشأة وايضا تحسن القدرة التنبؤية للأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية.

بناءً على ما سبق ولأهمية تقديم معلومات مالية تعزز من القدرة على اتخاذ القرار تم تقديم قائمة الدخل الشامل الآخر وذلك من خلال التعديل الذي أصدره المجلس الدولي للمعايير المحاسبية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل (عرض البيانات المالية) عام (2011) (زلوم، 2015).

### العلاقة بين الدخل الشامل الآخر وتكلفة حقوق الملكية والدور المعدل لجودة التدقيق

تمثل تكلفة حقوق الملكية العائد الأقل الذي يجب تعويضه للمساهمين نتيجة تحملهم لمخاطر الاستثمار في المنشأة وهي إحدى مكونات تكلفة رأس المال والتي تستخدم في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركة (زلوم، 2016)، حيث إن مفهوم تكلفة حقوق الملكية مبني على أن المساهمين باستثماراتهم هذه يجب أن يحققوا عائداً لا يقل عن العائد المتوقع في استثمارات متشابهة (حسين، 2018)، ويجب ألا يكون هذا العائد أيضاً أقل من العائد المتوقع في الاستثمار في السندات الحكومية لذا تسمى تكلفة حقوق الملكية أيضاً بتكلفة الفرصة البديلة.

إن تكلفة حقوق الملكية مرتبطة بشكل أساسي مع توقعات المستثمرين للمخاطر فتزداد تكلفة حقوق الملكية بزيادة المخاطر المرتبطة بالاستثمار (Embong et al., 2012)، تتأثر تكلفة حقوق الملكية بالعديد من المحددات وأهم هذه المحددات والتي تخص دراستنا هذه الزيادة في صافي الدخل (حسين، 2018).

ومن هنا تظهر أهمية العلاقة ما بين الدخل الشامل الآخر وتكلفة حقوق الملكية من خلال دورها في تعزيز القدرة في اتخاذ القرار. ذلك أن بيان الدخل الشامل الآخر يحوي على بنود ناتجة عن استخدام القيمة العادلة، والتي يمكن أن تؤدي إلى ربح أو خسارة غير محققة، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة أو نقصان في صافي دخل المنشأة (Dignah et al., 2017). وبالتالي أن الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر والذي يحوي بنود تدل على أرباح أو خسائر سوف تتحقق مستقبلاً، وهذا بدوره يجعل المستثمرين مترددين وذلك لعدم التأكد من هذه الأرباح أو الخسائر، مما يدفعهم للمطالبة بمعدل خصم أعلى لتسعير حقوق الملكية، بالإضافة إلى أن المنشأة تمنح خصماً للتعويض عندما يتردد المستثمرون وذلك لتشجيعهم على الاحتفاظ باستثماراتهم.

تعتبر جودة التدقيق من المواضيع المهمة في المحاسبة والتي تناولتها العديد من الدراسات (Gul et al., 2013; Kwon et al., )، حيث تعمل جودة التدقيق على زيادة موثوقية البيانات المالية وبالتالي تعطي ثقة أكثر لمستخدمي البيانات المالية لإتخاذ القرارات المهمة (Gul et al., 2013; Kwon et al., 2014)، لذا كان لابد من معرف مدى اختلاف أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق، ونتيجة ان اغلب بنود الدخل الشامل الآخر للقطاع الصناعي عينة الدراسة كانت من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولأن هذا البند يتسم بموضعيته لذا فإنه لم يكون هنالك تأثير لاختلاف جودة التدقيق على أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية.

الدراسات السابقة:

تعد عملية الاستناد إلى دراسات سابقة متصلة بموضوع الدراسة ضرورة مهمة لمعرفة موقع دراستنا مقارنة بالدراسات الأخرى، وبالنظر إلى هذه الدراسات نجد هنالك اختلافاً في النتائج ونظراً لشح الدراسات السابقة العربية المتعلقة بموضوع الدراسة تم الاستعانة بدراسات سابقة لمتغير من متغيرات الدراسة للوصول إلى نتائج تخدم أهداف الدراسة.

فقد اظهرت دراسة (بقيه وزلوم، 2019) أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، إلى وجود أثر طردي للمؤشر المتعلق بمكاتب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، مما يعزز اعتقاد المستثمرين أن مكاتب التدقيق غير العالمية تقدم خدمات تدقيق لا تقل جودة عن ما تقدمه مكاتب التدقيق العالمية مرتفعة الاتعاب، بالإضافة إلى رغبة الشركات في اختيار مدقق مختص للاستفادة من ميزة الخبرة والكفاءة أكثر من الرغبة بالارتباط بمكاتب تدقيق عالمية وذلك نتيجة لظهور الكثير من قضايا الفساد المالي وانهايار بعض الشركات العالمية التي تدققها مكاتب تدقيق عالمية، فيما هدفت دراسة (زلوم، 2015)، إلى تقييم مدى ملاءمة الدخل الشامل مقارنة بصافي الربح لقياس العوائد السوقية، حيث اظهرت إلى أن تأثير صافي الدخل على العوائد السوقية أكبر من تأثير الدخل الشامل، حيث يصنف المستثمرين بنود الدخل الشامل على انها بنود مؤقتة مما يضعف قدرتهم على توقع الأرباح، وكذلك تعتبر بنود الدخل الشامل الاخر عرضة للخطأ في القياس.

فيما اظهرت دراسة (Baoet et al., 2020)، اثر التقلبات في الدخل الشامل الاخر على مخاطر الائتمان وتكلفة الديون، إلى وجود أثر طردي بين تقلبات الدخل الشامل الاخر وتكلفة الديون، ذلك ان الزيادة في تقلبات الدخل الشامل الاخر مرتبط بشكل اكبر بتخلف سداد الديون والافلاس وبالتالي احتمال اكبر لخفض التصنيف الائتماني وارتفاع تكلفة الديون، اما دراسة (Al, 2019)، فقد اهتمت في العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وهيكل راس مال الشركة مع ادخال جودة التدقيق كمتغير معدل للدراسة، بحيث اظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين تقديرات القيمة العادلة وهيكل راس المال المتمثل بتكلفة حقوق الملكية، مبرراً ذلك ان تقديرات القيمة العادلة تنتج محاسبة اقل موثوقية وبالتالي زيادة تكلفة حقوق الملكية، اما فيما يتعلق بجودة التدقيق وتأثيرها على العلاقة بين تقديرات القيمة العادلة وهيكل راس المال، فقد وجدت الدراسة ان هنالك علاقة عكسية لجودة التدقيق في العلاقة بين تقديرات القيمة العادلة وهيكل راس المال وهو ما يعزز ان جودة التدقيق تزيد من موثوقية تقديرات القيمة العادلة، فيما تناولت دراسة (Dignah et al., 2017)، إلى أن هنالك علاقة طردية بين الموجودات ذات القيمة العادلة وتكلفة حقوق الملكية، وفي ذات السياق توصلت هذه الدراسة إلى أن هنالك اختلاف في أثر الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على قيمة المنشأة باختلاف جودة التدقيق، ما يدفع إلى القول أن بنود الدخل الشامل الاخر ترتبط بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، والتي تعمل على رفع معامل الخصم لدى المستثمرين الذي بدوره ينعكس على تكلفة حقوق الملكية، فيما تناولت دراسة (Magnan et al., 2016) العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والتي تعبر عن بنود الدخل الشامل وتكلفة الديون كأحد مكونات تكلفة رأس المال ومدى تأثير جودة التدقيق على هذه العلاقة، حيث اظهرت النتائج ان الاستخدام الاكبر للقياس المحاسبي للقيمة العادلة في البيانات المالية يرتبط بشكل عكسي في المستوى الاول والثاني بتكلفة الديون والذي يؤدي بدوره إلى تحسين القرار المحاسبي، وان جودة التدقيق تؤدي إلى زيادة الموثوقية بمحاسبة القيمة العادلة والذي ينعكس بدوره على تخفيض تكلفة الديون مما ينعكس على تكلفة رأس المال، الا ان دراسة (Negara & Almilila, 2015)، بيان أثر الدخل الشامل على تكلفة رأس المال وجودة الأرباح، اظهرت النتائج إلى أن هنالك أثر عكسي للدخل الشامل الآخر على تكلفة رأس المال، وهو ما يبرر استخدام القيمة العادلة في تقييم موجودات الشركة والتي قد تؤدي إلى ربح أو خسارة غير محققة، والربح أو الخسارة غير المحققة قد تزيد أو تنقص صافي الدخل لشركة والذي يؤدي إلى مستويات مختلفة من تكاليف رأس المال.

في حين ان دراسة (Primavera &Hidayat, 2015)، توصلت إلى أنه لا يوجد أثر للدخل الشامل الآخر على قيمة المنشأة باختلاف جودة التدقيق، ذلك ان الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تشكل قيمة مالية كبيرة من مكونات الدخل الشامل الاخر وحيث انها تعتبر مكوناً موضوعياً وبالتالي فانه لا يوجد أثر لجودة التدقيق عليها.

#### 7- منهجية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لاختبار أثر الدخل الشامل الآخر على تكلفة حقوق الملكية، واختلاف أثر الدخل الشامل الآخر على تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق للمنشآت الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة من عام (2011) وحتى عام (2017)، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل البيانات، كما اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة.

#### 8- مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة على مجموعة من المصادر الثانوية، حيث شملت هذه المصادر على مسح مكتبي للمراجع العلمية وللكتب العربية منها والإنجليزية بالإضافة إلى المقالات والبحوث والدوريات والرسائل الجامعية والمنشورات المتعلقة بموضوع الدراسة، كما شملت على جميع المصادر العلمية المتاحة على شبكة الإنترنت والتي تتعلق بموضوع الدراسة، واشتملت على تحليل المحتوى، للنتائج المالية للمنشآت الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأعوام (2011-2017).

#### 9- مجتمع وعينة الدراسة:

تغطي الدراسة المنشآت الصناعية المدرجة في بورصة عمان، اذ يعتبر القطاع الصناعي في الأردن أحد أهم الركائز الأساسية في الاقتصاد الاردني وذلك نتيجة مساهماته العديدة والبارزة في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم القطاع الصناعي في الأردن بتعزيز واستقرار سعر الصرف للدينار الاردني من خلال ردف احتياطات المملكة من العملات الصعبة، بالإضافة إلى أنه يساهم بتعزيز الاستقرار المالي عن طريق ردف الخزينة بالضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، كما يساعد القطاع الصناعي بالحد من مشكلة البطالة من خلال تشغيل الايدي العاملة الأردنية وبالتالي التخفيف من مشكلة الفقر والبطالة (غرفة صناعة عمان، 2019).

عمل الباحثان مسح شامل لمجتمع الدراسة، بحيث تم اختيار المنشآت ضمن عينة الدراسة بحيث تكون من ضمن المنشآت الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2011-2017)، كما يتوافر لها بيانات تغطي (60) شهر قبل فترة القياس، وذلك من أجل احتساب متغير تكلفة حقوق الملكية.

بناءً على ما سبق بلغت عدد المنشآت الصناعية التي ينطبق عليها شروط المجتمع (33) منشأة صناعية، حيث يعرض الجدول (1) مجتمع وعينة الدراسة ونسب وعدد المنشآت المستثناة والتي تم دراستها جميعها، وبالتالي سوف تتطابق عينة الدراسة مع مجتمع الدراسة (بورصة عمان، 2019).

جدول (1): مجتمع وعينة الدراسة ونسب المنشآت المستثناة

عينة الدراسة		المنشآت المستثناة		المنشآت المدرجة		اسم القطاع
عدد التقارير المالية (عدد المنشآت * 7 اعوام)	عدد المنشآت	النسبة	عدد المنشآت	النسبة	عدد المنشآت	
231	33	%40	22	%100	55	الصناعي

#### 10- أساليب قياس المتغير:

المتغير المستقل (الدخل الشامل الآخر)

تم قياس الدخل الشامل الآخر عن طريق جمع قيم بنود الدخل الشامل الآخر ممثلة بـ(فائض إعادة تقييم الممتلكات والآلات والمصانع، الأرباح (الخسائر) الاكتوارية-منافع الموظفين، أرباح (خسائر) ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية، أرباح (خسائر) تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل، أرباح (خسائر) الجزء الفعال من أدوات التحوط للتدفقات النقدية) المدرجة في القوائم المالية السنوية للمنشآت التي تنتمي للعيينة المختارة من القطاع الصناعي في الأردن خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أنه لتخلص من تباين البيانات تم معالجتها من خلال اللوغاريتم الطبيعي.

### المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية)

تم احتساب تكلفة حقوق الملكية بواسطة نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (CAPM) ومن خلال المعادلة الآتية:

$$COE = r_f + \beta (r_m - r_f)$$

حيث إن:

COE: تكلفة حقوق الملكية

$r_f$ : معدل العائد الخالي من المخاطرة (العائد على أذونات الخزينة لسنة (x))

$\beta$ : معامل بيتا للسهم درجة الحساسية لعوائد الشركة نتيجة للتغير في عائد السوق، لذلك فقد تم احتسابها عن طريق العوائد الشهرية ولمدة (5) سنوات (60) شهراً للمنشأة مقارنة بالعوائد الشهرية للسوق لمدة (5) سنوات (60) شهراً.

$r_m$ : معدل العائد على محفظة السوق تم احتسابه عن طريق الفرق بين سعر الإغلاق الشهري وسعر الافتتاح الشهري مقسوم على سعر الافتتاح الشهري وبعد ذلك يتم تجميع العوائد الشهرية والتي من خلالها نحصل على العائد السنوي.

### المتغير المعدل (جودة التدقيق):

تعتبر جودة التدقيق من المواضيع المهمة في المحاسبة والتي تناولتها العديد من الدراسات، حيث تعمل جودة التدقيق على زيادة موثوقية البيانات المالية وبالتالي تعطي ثقة أكثر لمستخدمي البيانات المالية لإتخاذ القرارات المهمة (Gul et al., 2013; Kwon et al., 2014).

تم قياس جودة التدقيق بواسطة متغير حجم مكتب التدقيق، حيث يعتمد في القياس على ما إذا كان مكتب التدقيق المكلف بمهمة تدقيق القوائم المالية للمنشآت عينة الدراسة احد مكاتب التدقيق الأربعة الكبار (Big four)، حيث تشير الدراسات إلى أن هذه المكاتب تتميز بحرفية عالية في العمل يعود إلى طبيعة الإجراءات المتخذة في عملية التدقيق ولتنظيمها الإداري بالإضافة لما تتمتع به من سمعة تسعى للمحافظة عليها والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة التدقيق (Krishnan & Zhang, 2015; Kraub et al., 2013)، لذا تم تصنيف مكاتب التدقيق في دراستنا هذه للغايات الإحصائية حسب مكتب التدقيق الذي يدقق القوائم المالية للمنشأة والتي تم الحصول عليها من القوائم المالية للمنشآت عينة الدراسة، بحيث إذا كان من مكاتب التدقيق الأربعة الكبار تم اعطاء درجة (1)، ودرجة (0) إذا كان مكتب التدقيق ليس من مكاتب التدقيق الأربعة الكبار.

### 11- الأساليب الإحصائية :

تم تحليل البيانات الخاصة بالدراسة واختبار الفرضيات بواسطة أساليب إحصائية مناسبة مثل أساليب الإحصاء الوصفي والذي يحتوي على الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأكبر واقل قيمة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الأخرى والتي تناسب اختبار الفرضيات مثل:

اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، حيث استخدم اختبار (Variance Inflation Factor) (VIF) لقياس الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، واختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، واختبار اختلاف التباين (Heteroscedasticity)، بالإضافة إلى استخدام نموذج المربعات الصغرى المجمعة (Pooled OLS)، ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model)، واستخدم أيضاً نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model).

## 12- الفترة التي شملتها الدراسة :

غطت الدراسة فترة سبعة أعوام، تبدأ من عام (2011) وحتى عام (2017)، وذلك لشمولها على أطول فترة يتمكن الباحثان من خلالها إجراء التحليل الإحصائي المناسب والحصول على أدق النتائج، بالإضافة إلى أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل وبشكل مُلزم كان عام (2011) (زلوم، 2015)، إضافة إلى حداثة البيانات المتوفرة وخاصة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، من خلال موقع بورصة عمان.

## 13- التحليل الإحصائي

يعرض هذا الجزء الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

### الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم قياس المتغير المستقل الدخل الشامل الآخر من خلال قيم بنود الدخل الشامل الآخر خلال فترة الدراسة وأثره على تكلفة حقوق الملكية وذلك من خلال نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (CAPM)، كما تم دراسة الدور المعدل لجودة التدقيق في تحديد أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية؛ حيث تم قياسها بواسطة حجم مكتب التدقيق، وذلك بإجراء التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، والمتمثل بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يلي:

جدول (2): الإحصاء الوصفي للدخل الشامل الآخر للفترة (2011-2017)

المقياس	الوسط الحسابي	أعلى قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري
2011	-308,372	179,524	-6,755,814	1,201,885
2012	-156,706	747,698	-2,458,614	614,942
2013	44,726.36	2,241,897	-2,451,808	621,936.7
2014	-23,185.7	1,924,694	-2,777,760	601,719.7
2015	-160,116	1,054,393	-3,473,075	752,290.7
2016	-181,246	202,451	-3,972,029	722,059
2017	-90,800.9	653,745	-1,617,780	381,818.9
الكلية	-125,100	2,241,897	-6,755,814	699,521.7

بلغ متوسط الدخل الشامل الآخر خلال الفترة (2011-2017) بمتوسط حسابي (125,100-) وبانحراف معياري مقداره (699,521.7)، وبلغت أعلى قيمة (2,241,897) وأدنى قيمة (-6,755,814) في تلك الفترة، كما بلغت أدنى قيمة للوسط الحسابي (-308,372) في عام (2011) وأعلى قيمة للوسط الحسابي (44,726.36) في عام (2013)، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي لقيم الدخل الشامل كانت خلال سنوات الدراسة سالبة باستثناء العام (2013)، ويعزى السبب إلى تدني متوسطات الدخل الشامل الآخر إلى الازمة الاقتصادية وثورات الربيع العربي والتي ساهمت بزيادة التوتر الأمني وزيادة الركود الاقتصادي لدى معظم دول الجوار انعكس اثرها على السنوات اللاحقة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (بقيله وزلوم، 2019)، الذي بينت اثر الازمة الاقتصادية وثورات الربيع العربي وما صاحبه من ركود اقتصادي واضطراب امني في الدول الجوار على تدني متوسطات الدخل الشامل الاخر.

جدول (3): الإحصاء الوصفي لتكلفة حقوق الملكية للفترة (2011-2017)

المقياس	الوسط الحسابي	أعلى قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري
2011	-0.0085	0.058161	-0.07844	0.032422
2012	0.025504	0.050837	-0.00644	0.013499
2013	0.031002	0.06886	-0.02757	0.019461
2014	0.031438	0.042546	0.02016	0.004703

0.006935	0.011688	0.045074	0.025994	2015
0.014239	-0.02921	0.038172	0.010063	2016
0.00473	0.013695	0.036489	0.026679	2017
0.013713	-0.07844	0.06886	0.020311	الكلية

بلغت تكلفة حقوق الملكية خلال الفترة (2011-2017) (0.02031) وبانحراف معياري مقداره (0.013713)، وبلغت أعلى قيمة (0.06886) وادنى قيمة (-0.07844) في تلك الفترة، كما بلغت أدنى للوسط الحسابي (-0.0085) في عام (2011) وأعلى قيمة للوسط الحسابي كانت (0.031438) عام (2014)، نلاحظ وجود تذبذب في متوسط تكلفة حقوق الملكية وهذا يعود إلى مجموعة من الأحداث السياسية والاقتصادية التي رافقت ثورات الربيع العربي عام (2010) والتي أدت إلى تغيير واضح في مسار الأسواق وتعدت اثارها للسنوات اللاحقة، مما انعكس بدوره على القرارات الاستثمارية ونتج عنه انخفاض بأسعار الأسهم والتدني بمستوى السيولة وما نتج عنه من احتفاظ المستثمرين بالموجودات المالية والذي زاد من شح السيولة وضعف في حجم التداول وتخفيض المنشآت لراس مالها، ويتفق ذلك مع ما ذهب اليه دراسة (زلوم، 2015) حيث اوضحت ان الاحداث الاقتصادية والسياسية التي رافقت الازمة الاقتصادية سنة (2008) والربيع العربي وما لهذه الاحداث من تغيير في مسار الأسواق العالمية بشكل لا يخفى على احد مما ادى الى انخفاض اسعار الاسهم ونقص في السيولة انعكس بدوره على المستثمرين.

#### جدول (4): الإحصاء الوصفي لجودة التدقيق للفترة (2011-2017)

الفترة	جودة التدقيق	عينة الدراسة	
		عدد المشاهدات	النسبة المئوية %
	المجموع	33	100%
2011	يوجد جودة تدقيق	12	36
	لا يوجد جودة تدقيق	21	64
2012	يوجد جودة تدقيق	12	36
	لا يوجد جودة تدقيق	21	64
2013	يوجد جودة تدقيق	13	39
	لا يوجد جودة تدقيق	20	61
2014	يوجد جودة تدقيق	13	39
	لا يوجد جودة تدقيق	20	61
2015	يوجد جودة تدقيق	13	39
	لا يوجد جودة تدقيق	20	61
2016	يوجد جودة تدقيق	13	39
	لا يوجد جودة تدقيق	20	61
2017	يوجد جودة تدقيق	14	42
	لا يوجد جودة تدقيق	19	58
جميع السنوات	يوجد جودة تدقيق	91	39
	لا يوجد جودة تدقيق	141	61

تم قياس جودة التدقيق بحيث اعطي الرقم (1) لمكتب من المكاتب الأربعة الكبار العالمية، والرقم (0) في حال كان مكتب التدقيق ليس من المكاتب الأربعة الكبار العالمية، حيث يشير الجدول رقم (4) لمقدار وجود جودة تدقيق خلال الفترة من (2011-2017) والتي بلغت (91) حالة بنسبة مئوية (39%)، وبلغ حالات عدم وجود جودة تدقيق (141) حالة بنسبة مئوية (61%)، نلاحظ من الجدول وجود ثبات نسبي بجودة التدقيق خلال فترة الدراسة حيث كانت أدنى نسبة لها عام (2011) وعام (2012) حيث بلغت (36%) ثم زادت عام (2017) بحيث بلغت (42%)، ويمكن تفسير ذلك إلى عدم رغبة المنشآت بتعيين مكاتب تدقيق من مكاتب التدقيق العالمية نظراً لارتفاع اتعاب التدقيق الخاصة بتعيين مكتب تدقيق عالمي مقارنة بأتعاب التدقيق الخاصة بتعيين مدقق يرتبط بمكاتب التدقيق الصغرى، حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة (بقيله وزلوم، 2019).

#### تحليل الارتباط بين العناصر:

#### جدول (5): مصفوفة بين متغيرات نموذج الدراسة

متغيرات	تكلفة حقوق الملكية	الدخل الشامل الآخر	جودة التدقيق
تكلفة حقوق الملكية	1		
الدخل الشامل الآخر	0.0803	1	
جودة التدقيق	-0.0317	-0.1514	1

يظهر جدول (5) أن معاملات الارتباط ليس لها قيمة أعلى من (0.8)، والتي يمكن أن تؤدي إلى الارتباط الخطي من أجل التأكيد على أن النتائج خالية من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد التي تؤثر على تقديرات المعامل لتلك المتغيرات الخطية تم فحص قيم عامل تضخم التباين (VIF). حيث إن المتغيرات التي لها قيم عامل تضخم التباين أكثر من (10) تعتبر مسببة لمشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Gujarati, 2004, p. 359).

#### جدول (6): معامل تضخم التباين

متغير	معامل التضخم (VIF)	1 / معامل التضخم (VIF)
الدخل الشامل الآخر	1.01	0.99032
جودة التدقيق	1.01	0.99032

تبين النتائج في جدول (6) أنه لا توجد مشكلة ارتباط خطي متعدد في جميع النماذج حيث عامل تضخم التباين وجد أقل من (10) وبذلك أمكن استخدام الانحدار المتعدد (Gujarati, 2004, p. 253).

#### 14- اختبار الفرضيات:

#### H<sub>01</sub>: الفرضية الأولى:

"لا يوجد أثر للدخل الشامل في تكلفة حقوق الملكية للمنشآت الصناعية المدرجة في بورصة عمان."

قبل اختبار الفرضيات يجب فحص مدى ملائمة البيانات لبيان خلوها من مشاكل الارتباط الذاتي واختلاف التباين. حيث تم اختبار (Breusch-Pagan / Cook-Weisberg) لدراسة مدى وجود مشكلة لاختلاف التباين حيث اظهر الجدول (7) أن قيمة ( $\chi^2$ ) ودلالة (sig)، أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود مشكلة لاختلاف التباين، ولبيان مدى خلوها من مشاكل الارتباط الذاتي تم إجراء اختبار (Wooldridge)، حيث اظهر الجدول (7) أن قيمة ( $\chi^2$ ) ودلالة (sig)، أقل من (0.05)، مما يدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، لذلك يتم استخدام (Robust Standards Errors) لتصحيحها.

#### جدول (7): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين والارتباط الذاتي للفرضية الأولى

Wooldridge		Breusch-Pagan / Cook-Weisberg		الفرضية
sig	chi2	Sig	chi2	
0.000	23.878	0.4365	0.61	1

لفحص النموذج الأنسب من بين المربعات الصغرى المجمعة والتأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية ( pooled OLS Vs. Fixed Effect vs. Random Effect)، تم إجراء اختبارات (F-test, Breuch& Pagan, Hausman).

جدول (8): نتائج اختبار النموذج الأنسب للفرضية الأولى

Hausman	F-test		Breuch& Pagan		الفرضية
	Sig	F	Sig	chi2	
0.8499	0.00339319	1.93758	0.0030	8.78	2

بناءً على اختبار (F-test) لاختيار النموذج الأنسب بين المربعات الصغرى المجمعة والتأثيرات الثابتة تظهر نتائج الجدول (8) أن أداء نموذج التأثيرات الثابتة كان أنسب من نموذج المربعات الصغرى المجمعة. في حين أظهرت نتائج اختبار (Breuch& Pagan) أن أداء نموذج التأثيرات العشوائية أنسب من نموذج المربعات الصغرى المجمعة، وأظهرت نتائج اختبار (Hausman) أن أداء نموذج التأثيرات العشوائية أنسب من نموذج التأثيرات الثابتة، مما يدل على اختيار التأثيرات العشوائية هو الأنسب، لذلك سيتم التعليق على نموذج التأثيرات العشوائية والذي يمثل النموذج الإحصائي له والمعبر عن أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية وفق المعادلة التالية:

$$COE_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 OCl_{i,t} + \varepsilon$$

حيث إن:  $COE_{i,t}$ : تكلفة حقوق الملكية.

جدول (9): نتائج اختبار أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية

Sig	Z	Std. Err.	Coef	المتغير
0.016	2.42	0.0013	0.00314	الدخل الشامل الآخر
0.158	-1.41	0.02043	-0.0288	الثابت
0.0275				R <sup>2</sup>

يبين الجدول (9) أن الدخل الشامل الآخر له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.016) وهو أقل من (0.05) على تكلفة حقوق الملكية، ويعود تبرير ذلك إلى أن الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر والذي يحوي بنود تدل على أرباح أو خسائر سوف تتحقق مستقبلاً، وهذا بدوره يجعل المستثمرين مترددين لعدم التأكد من هذه الأرباح أو الخسائر، مما يدفعهم للمطالبة بمعدل خصم أعلى لتسعير حقوق الملكية، بالإضافة إلى أن المنشأة تمنح خصماً للتعويض عندما يتردد المستثمرون وذلك لتشجيعهم على الاحتفاظ باستثماراتهم، وهذه يتفق مع دراسات (Dignah et al., 2017; Im et al., 2014).

**H<sub>02</sub>: الفرضية الثانية:**

"لا يوجد اختلاف لأثر للدخل الشامل الآخر على تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق".

قبل اختبار الفرضيات يجب فحص مدى ملائمة البيانات لبيان خلوها من مشاكل الارتباط الذاتي واختلاف التباين. حيث تم اختبار (Breusch-Pagan / Cook-Weisberg) لدراسة مدى وجود مشكلة لاختلاف التباين اظهر الجدول (10) أن قيمة (chi<sup>2</sup>) ودلالة (sig)، أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود مشكلة لاختلاف التباين. وبيان مدى خلوها من مشاكل الارتباط الذاتي تم إجراء اختبار (Wooldridge)، حيث أظهر الجدول (10) أن قيمة (chi<sup>2</sup>) ودلالة (sig)، أقل من (0.05)، مما يدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، لذلك يتم استخدام (Roboust Standards Errors) لتصحيحها.

جدول (10): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين والارتباط الذاتي للفرضية الثانية

Wooldridge		Breusch-Pagan / Cook-Weisberg		الخطوة
Sig	chi <sup>2</sup>	Sig	chi <sup>2</sup>	

0.000	23.878	0.4365	0.61	1
0.000	23.515	0.7041	0.14	2
0.000	23.413	0.8480	0.04	3

لفحص النموذج الأنسب من بين المربعات الصغرى المجمعة والتأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية ( pooled OLS Vs. Fixed Effect vs. Random Effect)، تم إجراء اختبارات (F-test, Breuch& Pagan, Hausman).

جدول (11): نتائج اختبار النموذج الأنسب للفرضية الثانية

الخطوات	Breuch& Pagan		F-test		Hausman
	Sig	chi <sup>2</sup>	F	chi <sup>2</sup>	Sig
1	0.0030	8.78	1.93758	0.00339319	0.8499
2	0.0032	8.67	1.95277	0.00307962	0.6582
3	0.0033	8.66	1.94405	0.00307939	0.8279

بناءً على اختبار (F-test) لاختيار النموذج الأنسب بين المربعات الصغرى المجمعة والتأثيرات الثابتة تظهر نتائج الجدول (11) أن أداء نموذج التأثيرات الثابتة كان أنسب من نموذج المربعات الصغرى المجمعة. في حين أظهرت نتائج اختبار (Breuch& Pagan) أن أداء نموذج التأثيرات العشوائية أنسب من نموذج المربعات الصغرى المجمعة، وأظهرت نتائج اختبار (Hausman) أن أداء نموذج التأثيرات العشوائية أنسب من نموذج المربعات الصغرى المجمعة، مما يدل على اختيار التأثيرات العشوائية هو الأنسب، لذلك سيتم التعليق على نموذج التأثيرات العشوائية والذي يمثل النموذج الإحصائي له والمعبر عن أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية وفق المعادلة التالية:

$$COE_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 OCl_{i,t} + \alpha_2 AQ_{i,t} + \alpha_3 OCI * AQ_{i,t} + \varepsilon$$

جدول (12): نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين الدخل الشامل الآخر وجودة التدقيق في تكلفة حقوق الملكية

الخطوة الثالثة		الخطوة الثانية		الخطوة الأولى		المتغير
sig	Coef	Sig	Coef	Sig	Coef	
0.548	-0.02809	0.016	0.00314	0.016	0.00307954	الدخل الشامل الآخر
0.999	-0.00054	0.949	-0.0002			جودة التدقيق
0.504	0.031256					الدخل الشامل الآخر * جودة التدقيق
0.0292		0.028		0.0275		قيمة (R <sup>2</sup> )
0.0012		0.0005		0.0275		قيمة التغير في (R <sup>2</sup> )

اعتماداً على جدول (12) نلاحظ:

أ- نتيجة استخدام الانحدار الهرمي التفاعلي، تم في الخطوة الأولى ادخال متغير الدخل الشامل الآخر وأظهرت النتائج أن قيمة (R<sup>2</sup>) والذي يساوي (0.0275)، هو ما يفسر نسبة (2.7%) من أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية للمنشآت الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وفي الخطوة الثانية تم ادخال متغير جودة التدقيق حيث تبين النتائج أن التغير في (R<sup>2</sup>) يساوي (0.0005)، وهذا يزيد من القدرة التفسيرية ما نسبته (0.05%)، أما في الخطوة الثالثة تم إضافة التفاعل بين الدخل الشامل الآخر وجودة التدقيق حيث بلغت قيمة التغير في (R<sup>2</sup>) ما مقداره (0.0012) وهذا يزيد من القدرة التفسيرية ما نسبته (0.12%).

ب- بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر الدخل الشامل الآخر \* جودة التدقيق (0.031256) لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى (0.05)، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.504) وهي أكبر من مستوى دلالة إحصائية (0.05)، وبناء على هذه النتيجة

تقبل الفرضية العدمية بأنه لا يوجد اختلاف لأثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق، يعود تبرير ذلك إلى أن الجزء الأكبر من بنود الدخل الشامل الآخر والخاصة بدارستنا عبارة عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وهذا البند من الدخل الشامل الآخر يمتاز بموضوعيته أي دون أن يشوبه أهواء أو مصالح أو تحيزات مما يؤدي إلى عدم تأثير جودة التدقيق وبالتالي فإنه لا يكون هناك أثر للدخل الشامل الآخر على تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق، وهذا يتفق مع دراسة (Primavera &Hidayat, 2015).

## 15- النتائج والتوصيات :

### نتائج الدراسة:

بعد عملية تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص نتائج الدراسة والتي تم التوصل إليها على النحو الآتي:

1- يوجد أثر إيجابي للدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية للمنشآت الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

2- لا يوجد اختلاف لأثر الدخل الشامل الآخر على تكلفة حقوق الملكية باختلاف جودة التدقيق.

### توصيات الدراسة:

1- تشجيع الإدارة على زيادة الاهتمام بموضوع الدخل الشامل الآخر لكونه جزء مؤثر بتكلفة حقوق الملكية ومالها من أثر على القرارات الاستثمارية.

2- حث المنشآت على استخدام فائض إعادة تقييم الممتلكات والألات والمصانع وبشكل دوري وإدراج الفروقات بقائمة الدخل الشامل الآخر لما لهذا الفعل من أثر على جودة الأرباح، حيث تبين من خلال جمع البيانات الخاصة ببنود الدخل الشامل الآخر أن عدد قليل من المنشآت أدرجت بند فائض إعادة تقييم الممتلكات والألات والمصانع في قائمة الدخل الشامل الآخر لها.

3- حث الباحثين والأكاديميين على إجراء دراسات على أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية لما لها من أهمية على الاقتصاد الوطني، حيث تزيد من القدرة في اتخاذ القرارات الائتمانية والاستثمارية للمنشآت الوطنية.

## المصادر والمراجع

### المراجع العربية:

بقيله، بسام وزلوم، نضال، (2019)، أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، مجلد 15، العدد 1، ص ص 121-146.

حسين، جاسم، (2018)، محددات تكلفة حقوق الملكية دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية*، اصدار خاص، العدد 2، ص ص 129-149..

زلوم، نضال، (2016)، دور جودة التقارير في تحديد تكلفة حقوق الملكية، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، المجلد 23، العدد 2، ص ص 199-227.

زلوم، نضال، (2015)، تقييم مدى ملائمة الدخل الشامل مقارنة بصافي الربح لقياس العوائد السوقية، *المجلة العربية للمحاسبة*، مجلد، 18، العدد 2، ص ص 71-97.

الموقع الرسمي لبورصة عمان، (2019)، متاح على الرابط: <https://www.ase.com.jo/ar>

الموقع الرسمي لغرفة صناعة عمان، (2019)، متاح على الرابط: <http://www.aci.org.jo>

المراجع الأجنبية:

- Amman Chamber of Industry. 2019. Available at: <http://www.aci.org.jo>
- Amman Stock Exchange. 2019. Available at: <https://www.ase.com.jo>
- Bao, M. X., Billett, M. T., Smith, D. B., & Unlu, E. (2020). **Does Other Comprehensive Income Volatility Influence Credit Risk and the Cost of Debt?**. *Contemporary Accounting Research*, 37(1), 457-484.
- Black, D., (2016). **Other comprehensive income: a review and directions for future research**. *Accounting & Finance*, 56(1), 9-45.
- Bouqalieh, B., and Zalloum, N. (2019). **The Impact of Audit Quality on The Cost of Equity Capital (An Empirical Study of Industrial and Services companies listed on Amman Stock Exchange)**, *Jordan Journal of Business Administration*, 15 (1): 121-146.
- Dignah, A., Latiff, R. A., Karim, Z. A., & Abdul-Rahman, A. (2017). **Fair Value Accounting and the Cost of Equity Capital of Asian Banks**. *UKM Journal of Management*, (48):125-135
- Dumitrana, M., Jianu, I., Jinga, G., (2010). **Comprehensive income—past, present and future**. *Analele Stiintifice ale Universitatii "Alexandru Ioan Cuza", din Iasi*, special number, 25-40.
- Embong, Z., Mohd-Saleh, N., Sabri Hassan, M., (2012). **Firm size, disclosure and cost of equity capital**. *Asian Review of Accounting*, 20(2), 119-139.
- Ernst & Young, Official Website. (2019). Available at: [https://www.ey.com/...](https://www.ey.com/)
- Gazzola, P., & Amelio, S. (2014). Is total comprehensive income or net income better for the evaluation of companies' financial performance? *Ekonomická revue – Central European Review of Economic Issues*, 17: 39-51.
- Gujarati, D. (2004). **Basic Econometrics**. (4th), McGraw-Hill
- Gul, F., Wu, D., Yang, Z., (2013). Do individual auditors affect audit quality: evidence from archival data? *The Accounting Review*, 88, 6: 1993-2023. **The Accounting Review**, 88, 6: 1993-2023.
- Hao, G., Zhang, Z., (2015). **Experimental research on comprehensive income disclosure, valuation judgment of appraiser and earnings management recognition**.
- Humayun Kabir, M., Laswad, F., (2011). Properties of net income and total comprehensive income: New Zealand evidence. **Accounting Research Journal**, 24(3), 268-289.
- Hussain, J. 2018. Determinants The Cost Of Equity Of A Field study In The Sample Of Industry Companies In Masqat Financial Market, *Magazine Of College Administration Economics For Economic & Administration & Financial Studies*, 10 (2): 129-149
- IFRS, Official Website. (2019). Available at: <https://www.ifrs.org/>.
- Im, C., Nam, G., Eom, K., (2014). Assessing the Impact of Information Risk on Cost of Capital Using the Fair Value Disclosure-Based on the Level Hierarchy Information from Supplementary Schedules. **Journal of the Korean Accounting Society**, (1), 151-170.
- Ji, A. E. (2019). Fair Value Accounting and Corporate Capital Structure: Evidence from SFAS 157 Disclosures. *Sciences*, 8(4), 14-22.
- KPMG, Official Website. 2019. Available at: [https://home.kpmg/..](https://home.kpmg/)
- Kraub, P., Pronobis, P., Zulch, H., (2015). Abnormal Audit Fees and Audit Quality Initial Evidence from the German Audit Market. **Journal of Bossiness**.
- Krishnan, G., Zhang, Y., (2013). Is There a Relation between Audit Fee Cuts during the Global Financial Crisis and Bank's Financial Reporting Quality? **Journal of Accounting and Public Policy**, 33, 3: 279-300.
- Kwon, S., Lim, Y., Simnett, R., (2014). The Effect of Mandatory Audit Firm Rotation on Audit Quality and Audit Fees: Empirical Evidence from the Korean Audit Market. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 33 4: 167-196.
- Magnan, M., Wang, H., & Shi, Y. (2016). *Fair value accounting and the cost of debt*. CIRANO.

- Mechelli, A., Cimini, R., (2014). Is comprehensive income value relevant and does location matter? A European study. **Accounting in Europe**, 11(1), 59-87.
- Negara, A., Almilia, L., (2015). The effect of comprehensive income disclosure on capital costs, earnings quality, and profitability. **The Indonesian Accounting Review**, 5(2), 141-150.
- Pascan, I., (2010). **A new measure of financial performance: the comprehensive income-opinions and debates**. **Applied Economics, Business and Development**, 186-191.
- Prauliniš, A., Bratka, V., (2012). An analysis of comprehensive income as a measure of company financial performance. **Science and Studies of Accounting and Finance: Problems and Perspectives**, 8(1), 186-189.
- Primavera, L., Hidayat, T., (2015). The effects of audit quality on the value relevance of other comprehensive incomes. **Journal of Economics, Business & Accountancy Ventura**, 18(1), 145-154.
- Rees, L., Shane, P., (2012). Academic research and standard-setting: The case of other comprehensive income. **Accounting Horizons**, 26(4), 789-815.
- Saeedi, A., (2005). **Examining the superiority of comprehensive income to net income as a measure of firm performance**. Editorial Advisory Board e, 469.
- Šodan, S., (2015). The impact of fair value accounting on earnings quality in eastern European countries. **Procedia Economics and Finance**, 32, 1769-1786.
- Yousefinejad, M., Ahmad, A., Embong, Z., (2017). Value Relevance of Other Comprehensive Income and Its Available-For-Sale Financial Instruments (AFS) and Revaluation Surplus of Property, Plant and Equipment (REV) Components. **Asian Journal of Accounting and Governance**, 8, 133-143.
- Zalloum, N. 2015. Assessing The Relevance Of Comprehensive Income As Compared With The Net Income For Measuring Stock Returns, *Arab Journal of Accounting*, 18 (2): 71-97 .
- Zalloum, N. 2016. Financial Reporting Quality and Cost of equity, *Arab Journal of Administrative Sciences*, 23 (2): 199-227.
- Zhang, G., (2014). **Accounting Information and Equity Valuation - Theory, Evidence and Applications**, 1st edition. Springer, New York, US. Springer Series in Accounting Scholarship.
- Zhang, H., (2010). **Accrual-based earnings management and corporate governance: China evidence in the pre-and post-code periods** (Doctoral dissertation, University of Surrey (United Kingdom)).